

اذا تغير بما لا يمنع اطلاق اسمه كالتيغير اليسر ومنها اذا تغير
 بالملك او الطين او الخبز او الخمر لم يضر ذلك التواب المطروح
 ولو قصد في اظهار القولين او الوجوهين ومنها اذا تغير بما يعسر صوت
 الماء عنه ومنها اذا تغير بالمح الماء دون الجبل ولو وقع في ماء
 قليل نجاسة يعرف عنها لم يضر فان قال قائل قد قلتم ان المستعمل في
 فرض الطهارة اذا لم يبلغ ثلثين فليس يطهر وما استعمل في فعلها فطهر
 في اصح القولين وصححه صاحب البروكند النووي في شرح المهذب وكل منهما
 مستعمل فيما الفرق فقبل الفرق بينهما ان المستعمل في فرض الطهارة لم يكتب
 الاضغاب الاولى ولم يورد به عبادة با نفوذه فلذلك لم يسلب
 عنه اسم الطهارة ولم يرد وليس كذلك الماء المستعمل في فرضها لانه تارة
 به عبادة مع انقوذه وكتب الاضغاب به صفة فلذلك سلب عنه
 اسم الطهارة به فدل على الفرق بينهما فان قيل قد اكتب الاضغاب
 بما استعمل في النقل صفة قلنا نعم صفة كمال عند وجود الفرض لا
 صفة وجوب ولا كمال مع انقوذه فدل على ما قلناه **القاعدة**
الثانية كل نجس اتصل بطاهر واحد هما رطب نجس الطاهر
الا في مسائل ومنها الماء المطلق اذا كان قلبي فصاعدا فوردت
 عليه نجاسة ولم يتغير لم ينجس الجوديث اذا بلغ الماء ثلثين
 لم ينجس خبثا ويحتوزر بالماعت المايح اذا خلط بما طاهر دون ثلثين
 فدل ثلثين ثم وقعت فيه نجاسة نجس وان لم يتغير لعدم الماء المحض
 ولو صب على الماء المتنجس ما لم يستعمل حتى بلغ ثلثين عاد طهورا **ومنها**
 نجاسة لا يدركها الطرف فلا ينجس الماء ولا التراب على الارض **ومنها** الهرة
 اذا اكلت فاره شرعيات واحقل ولو نجس في ماء كتبت ثم وقعت في ماء
 قليل يطهر على الارض لانه محكوم بطهارته فلا يحكم بنجاسته بالثبوت
 وعلى قول مطلقا وفي استثنائه هذه المسئلة نظر لعدم طهره فيها لان الجوز
 اذا اكلت اكلت بالغم واذا وقعت ولغت باللسان فاذا اكلت فاره وقع
 ثم عادت بعد ان وقعت في ماء فاكلت من جامد بمنها فالظاهر عدم
 طهارته في الاكل دون الولوج والفرق بينهما ان الولوج لا يكون لا بالسانها

اذا تغير بما لا يمنع اطلاق اسمه كالتيغير اليسر ومنها اذا تغير
 بالملك او الطين او الخبز او الخمر لم يضر ذلك التواب المطروح
 ولو قصد في اظهار القولين او الوجوهين ومنها اذا تغير بما يعسر صوت
 الماء عنه ومنها اذا تغير بالمح الماء دون الجبل ولو وقع في ماء
 قليل نجاسة يعرف عنها لم يضر فان قال قائل قد قلتم ان المستعمل في
 فرض الطهارة اذا لم يبلغ ثلثين فليس يطهر وما استعمل في فعلها فطهر
 في اصح القولين وصححه صاحب البروكند النووي في شرح المهذب وكل منهما
 مستعمل فيما الفرق فقبل الفرق بينهما ان المستعمل في فرض الطهارة لم يكتب
 الاضغاب الاولى ولم يورد به عبادة با نفوذه فلذلك لم يسلب
 عنه اسم الطهارة ولم يرد وليس كذلك الماء المستعمل في فرضها لانه تارة
 به عبادة مع انقوذه وكتب الاضغاب به صفة فلذلك سلب عنه
 اسم الطهارة به فدل على الفرق بينهما فان قيل قد اكتب الاضغاب
 بما استعمل في النقل صفة قلنا نعم صفة كمال عند وجود الفرض لا
 صفة وجوب ولا كمال مع انقوذه فدل على ما قلناه **القاعدة**
الثانية كل نجس اتصل بطاهر واحد هما رطب نجس الطاهر
الا في مسائل ومنها الماء المطلق اذا كان قلبي فصاعدا فوردت
 عليه نجاسة ولم يتغير لم ينجس الجوديث اذا بلغ الماء ثلثين
 لم ينجس خبثا ويحتوزر بالماعت المايح اذا خلط بما طاهر دون ثلثين
 فدل ثلثين ثم وقعت فيه نجاسة نجس وان لم يتغير لعدم الماء المحض
 ولو صب على الماء المتنجس ما لم يستعمل حتى بلغ ثلثين عاد طهورا **ومنها**
 نجاسة لا يدركها الطرف فلا ينجس الماء ولا التراب على الارض **ومنها** الهرة
 اذا اكلت فاره شرعيات واحقل ولو نجس في ماء كتبت ثم وقعت في ماء
 قليل يطهر على الارض لانه محكوم بطهارته فلا يحكم بنجاسته بالثبوت
 وعلى قول مطلقا وفي استثنائه هذه المسئلة نظر لعدم طهره فيها لان الجوز
 اذا اكلت اكلت بالغم واذا وقعت ولغت باللسان فاذا اكلت فاره وقع
 ثم عادت بعد ان وقعت في ماء فاكلت من جامد بمنها فالظاهر عدم
 طهارته في الاكل دون الولوج والفرق بينهما ان الولوج لا يكون لا بالسانها

وفي الاكل لا يكون الا بمها فاذا غابت ولو لغت في ما فيها باق على نجاسته
 لانه لم يصل الى الماء بالولوج فدل على الفرق بينهما **ومنها** الميتة التي لا
 تفهم لها نسيانها ففي نجاسته في نفسها على ما رجح الاكثرون قال الرازي
 في شرح الكلبين هذا هو الظاهر ولا ينجس ما لا تقته اذا لم يتغير على الارض
 لما رواه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل طعام وشراب
 وقعت فيه دابة ليس فيها فهو الحلال اكله وشربه والوضوء منه
 والوجه الثاني انه طاهر غير مطهر كما لم يتغير بالزعفران او بورت
 الشجر **ومنها** القليل من دور الميتة **ومنها** القليل من الدهن النجس
 يصبه في الاستصحاب **ومنها** القليل من الشعر النجس ان وقع في ما لا
 ينجسه كما صح به النووي في باب الاواني قال ويعرف القليل بالعرف
ومنها القليل من دخان النجاسة اذا حكمها بنجاسته وهو الاضغاب
 يعفى عنه كما جزم به الرازي في صلوه الخوف في اخر باب منه وجزم به
 النووي في الروضة في اخر صلوة الخوف مطلقا **ومنها** الطيب اذا كان
 بمغفرة نجاسته فوقع في ما روي حيا فان لا ينجسه في احوالها
 في الرازي الكلبين في باب شروط الصلوة قال لان الطهور لم يتزل نجسا
 في الماء الكثير والقليل وكان الاولون لا يحتزرون عنها **ومنها** الصبي
 اذا اكل شيئا نجسا ثم غاب واحتمل طهارته منه فهو كالمركب
 ابن الصلاح في متاويه وغيره **ومنها** الانامت الجلد النجس اذا كان
 اكثر من ثلثين فانما يمنع حمل استعمال الماء منه وان كان الماء الذي
 فيه طاهر وكذا الاواني اذا وقع فيه كلب وصب فيه ثلثين فاكلت
واما نجس ذلك من النجاسات فان قل نجس لم يطهر الا بالماء حكم
 غسله النجاسة عند طهارة الجمل قال الرازي ان تغير بعض اعضا
 فيها بالنجاسة ففي نجاسته وان لم يتغير ففيها ثلاثة اقوال **احدها**
 وهي الجدي ان حكمها حكم الجمل بعد الغسل **الثاني** يخرج على الجدي
 انه نجس لانه قليل اصابته نجاسته حكم النجاسة حكم
 الجمل قبل استعمالها فيه **الثالث** وهو القدم فهو طاهر بطهره بكل
 حال ويشترط في طهارته الغسالة ان لا يزيد ونجاسته بعد الانفضال

في كل من الشعر وعلم من سائر الصلوات
 في كل من النجاسة من الكلب ينجس ما لم يزل
 في كل من النجاسة من الكلب ينجس ما لم يزل
 في كل من النجاسة من الكلب ينجس ما لم يزل
 في كل من النجاسة من الكلب ينجس ما لم يزل